مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية.....................................ISSN2572-0201
المجلد 03 العدد 01 السنة2019 الرقم التسلسلي 06

الانقلابات العسكرية في تركيا ومرحلة التحول الديمقراطي
(دراسة في الأسباب)

Military Coups in Turkey and Stage of Democratization: A study of Causes

تاريخ الارسال:.2019/04/08. تاريخ القبول2019/05/04 تاريخ النشر2019/06/11

محمد الملقب الداه ولد الشيخ
أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية بجامعة نواكشوط العصرية
الايميل dahouldcheikh76 @ gmail.com

Abstract:

The current study scrutinizes and examines the impact of military coups in Turkey on the Turkish political landscape since the beginning of democratization process. The study problem revolves around the following question: What is the impact of military coups occurred in Turkey after the advent of democratization process on the political scene? The study aims to identify the reasons that led the army to mount coups under the shadow of democratization process, and the extent of damage to democratization process in Turkey. The study concludes that the Turkish army, before the arrival of Justice and Development party to power, had a significant influence on political landscape in Turkey, particularly in the democratization stage.

Key words: Turkey, Coups, Democracy, Democratization, Army.

مقدمة

كانت المؤسسة العسكرية التركية تمتع تاريخيا بموقع متميز ودور أساسي فى الحياة السياسية فمنذ تأسيس الجمهورية الأتاتوركية فى عام 1 9 2 3 ركز أتاتورك على هذا الموقع وذلك الدور ، خاصة فى حروب الاستقلال التي سبقت تأسيس الجمهورية . واستمر دور الجيش فى الحياة السياسية حيث رأى أحد مهامه بل وواجباته حماية ما أتى به أتاتورك من مبادئ حاكمة باعتبارها جزءا من سمات الدولة التركية ، ولتي دارت حول قيمتى العلمانية واستقلال ووحدة الدولة ، وعلى أساس من هذا الواجب العسكري في حماية هاتين القيمتين شهدت الجمهورية التركية العديد من الانقلابات العسكرية ، ولتي أضرت بسجل تركيا الديمقراطي من ناحية واتت على الانجازات الديمقراطية التي حققتها تركيا من ناحية أخرى، ومن هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على الانقلابات التي شهدتها تركيا في مرحلة التحول الديمقراطي، وذلك كن خلال الوقوف على دراسة أسباب هذه الانقلابات ومدى تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في تركيا.

تمهيد:

مثلت مرحلة التحول الديمقراطي في تركيا إثر كسر احتكار حزب الشعب الجهوري للحياة السياسية مع فوز الحزب الديمقراطي باكتساح في انتخابات عام 1950، الحدث الأهم على الإطلاق في تاريخ تركيا المعاصرة، ومثل مجيء عدنان مندريس إلى السلطة تحدياً واضحاً لسلطة البيروقراطية العسكرية ومصالحها، والتي اعتبرت نفسها حامية للميراث الكمالي العلماني فقد أكد على أن الأمة التركية بكاملها هي الحارسة على الإصلاحات وعلى الجمهورية كما رفض الحزب الديمقراطي، أن يقرر مصير البلاد النخبة البيروقراطية-العسكرية عبر تحالفها الوثيق مع الحزب الجمهوري والدولة الكمالية، وقال مندريس "جرت العادة على أن يحكم شخص واحد فقط، وعلى ألا تشارك في صنع السياسات سوى فئات قليلة، ولكن مع ثورتنا الديمقراطية اكتسب ملايين المواطنين الحق في التصويت وأصبحوا يؤثرون في مجال إدارة بلادنا"، وفي مناسبة أخرى قال "قديماً كان من الممكن أن يتآمر ثلاثة أفراد للاستيلاء على الكرسي من فرد رابع، بينما تراقب الأمة الأمر عن بعد، كانت هذه هي السياسة في ذلك الحين، وكان مصير البلد بأكمله يتحدد عن طريق هذا الفرد أو ذاك، أما الآن فإن الأمة برمتها وعبر أنحائها كافة هي التي تحدد مصير البلد، ولا يتوق هذا البلد لان يصبح مسرحاً دموياً..

ولهذا السبب فإننا مصممون شأننا شأن الغالبية العظمى من مواطني الأمة التركية على التغلب على هذه المغامرات وهؤلاء المغامرين"[1].

وبالرغم من انفصال رئاسة الدولة التركية عن قيادة الجيش بعد موت أتاتورك، إلا أن الجيش ظل مؤسسة ذات طابع خاص يقوم بالإشراف والمراقبة لمجمل العملية السياسية والتدخل لضبطها مؤقتا إن شعر أنها تتجه نحو تهديد العلمانية والكمالية[2].

ونفذ الجيش التركي ثلاث انقلابات عسكرية أعوام (1960، 1971، 1980)، ثم نفذ انقلاباً ناعماً في 1997م أدى إلى إجبار نجم الدين أربكان حينها تقديم استقالته، ومؤخراً في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية كاد أن ينفذ انقلاباً أطلق عليه البعض "الانقلاب الالكتروني" في 2007، وكان عبارة عن بيان يحذر فيه الجيش من ترشيح الحزب الحاكم عبدالله جول لمنصب رئيس الجمهورية، إضافة إلى آخر محاولة انقلابية في سنة 2016.

ويتبين من خلال إحدى الإحصاءات أن تركيا بين عامي (1932 : 1987) وضعت تحت الأحكام العرفية لفترات مجموعها خمسة وعشرون عاماً وتسعة أشهر أي ما يعادل أربعين في المائة من عمر الجمهورية[3].

المحور الأول: انقلاب عام 1960

قام الجيش التركي بأول انقلاب في النصف الثاني من القرن العشرين في 27 مايو 1960، وتم إعلان أسباب تولي الجيش مقاليد الحكم والتي تلخصت في: "منع قتل الإخوة لبعضهم البعض وتخليص الأحزاب من الموقف المتناقض الذي سقطوا فيه" ورأى المحللون أن هذا الانقلاب لم يكن وليد الظروف السائدة في البلاد في الفترة القصيرة السابقة على عام 1960، حيث أعد الأعضاء المتطرفون في الجيش الراغبون في الانقلاب العدة منذ سنوات وكانت ترتيباتهم تنقسم إلى شقين:

([1]) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص100.

([2]) كمال السعيد حبيب، الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة حزب الرفاه، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص260.

([3]) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، (بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى)، ص81

الأول هو الحرص على تولي أنصارهم المناصب القيادية العليا في الجيش، **والثاني** هو البحث عن أحد قيادات الجيش "ليقود حركتهم لكسب دعم باقي القوات المسلحة"، وقد نجحوا في سعيهم ووجدوا ضالتهم في الجنرال جمال جورسيل (Cemal GUrsel)[1].

أسباب الانقلاب:

أما عن أسباب سخط الجيش وتخطيطه للانقلاب على الحكومة، فقد أرجعها البعض إلى مساس حكومة الحزب الديمقراطي بالوضع الاجتماعي للجيش فقد تحاور صحفيو إحدى الصحف اليومية مع ابرز الشخصيات العسكرية المشتركة في الانقلاب، وكان حديثهم عن دوافعهم للانقلاب على الحكومة دائماً يتضمن مسألة "إهانات الديمقراطيين" لهم ومن ناحية أخرى، أشارت الكتابات إلى أن ما حدث من الجيش كان نتيجة طبيعية لمحاولات كل من الحكومة الديمقراطية والمعارضة الجمهورية استقطابه والحصول على تأييده إذن، فالقوى السياسية المختلفة في البلاد قد جذبت الجيش بقوة إلى ساحة السياسية التي طالما حرص على الابتعاد عنها[2].

- عدم تقدير الحزب الديمقراطية لمكانة وأهمية الجيش والذي برز في تصريحات هامة لرئيس الوزراء في ذلك الوقت، منديريز، فقد "هدد بالتخلص من غطرسة سلك الضباط وأعلن أنه إذا أراد فسيجعل قيادة الجيش من الاحتياطيين[3] كما كانت إحدى مشكلات سياسية منديريز هي التناقض مع روح العلمانية، هذا بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهتها الصحافة وواجهها النشطاء في تعاملهم معه بسبب السلطوية[4]، وكذلك بعد الانقلاب نتيجة متوقعة لتسييس الجيش الذي قامت به كل من الحكومة والمعارضة وكان هناك من الباحثين من أضاف إلى العوامل الداخلية المؤدية إلى الانقلاب، عوامل خارجية، مثل: تداعيات الانضمام إلى حلف شمال الأطلنطي، مما عرض الجيش إلى عملية "تحديث" وخلق فصائل داخل الجيش التركي تختلف من الناحية "التكنولوجية" و"الجيلية"[5].

---

(1) Erik J. Zurcher, Turkey: A Modern History, 3rd ed. (London and New York: I.B. Tauris, 2004), 141

(2) Fatma Yaprak Gursoy Dipsar, "Military Rule and Democracy in Greece and Turkey", (PhD. Diss., university of Virginia, 2008), 220, 221

(3) ف.أ. دانيلوف، الجيش في تركيا: سياسة وانقلابات، ترجمة يوسف الجهماني، سلسلة ملفات تركيا (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2001)، ص27

(4) Samy Asfour, "the Military and the AKP, 31

(5) Canan Aslan, "party building and democratization: the case of Turkey (1983 - 1955), (PhD diss., McGill university, 2001), 108

- ظهورت علامات استياء الجيش من الحكومة منذ عام 1954 حيث بدأ قلة من الضباط في توجيه النقد لسياسات الديمقراطيين، ثم أصبح هذا النمط هو السلوك السائد بين الضباط وتطورت طرق التعبير عن الاستياء فيما بعد لتتحول إلى تكوين "تجمع سري للعمل من اجل استعادة الجيش لدوره وسمعته وحل مختلف مشكلات البلاد[1]". وبحلول عام 1960 حدث الانقلاب والذي تمتع بسمة لم تتكرر في أي انقلاب عسكري في تركيا وذلك من حيث رتبة القائمين به، فلم يكن القائمون بالانقلاب هم قادة الجيش بل كانوا هم الضباط الصغار[2].

وقد بدا الانقلاب الثمانية والثلاثون (لجنة الوحدة القومية) عهدهم بالذهاب إلى البرلمان ليقسموا كالتالي:

"أتعهد أنا بخدمة الأمة التركية، بدون توقع أية مكافأة، وبدون أية دوافع أخرى سوى مبادئ الأخلاق، والعدالة، والقانون، وحقوق الإنسان، وما يمليه علي ضميري سوف أعمل لا لشيء سوى رفاهية أمتي وسيادتها لن أحيد عن هدف تأصيل الجمهورية في الدستور الجديد، ونقل السلطة إلى البرلمان الجديد من أجل هذا أتعهد بشرفي وبكل ما هو مقدس".

ولا يمكن إنكار أنهم قد انسحبوا إلى ثكناتهم فعلا وسلموا السلطة إلى المدنيين "بالرغم من أن إعادة تأسيس حكومة دستورية تطلبت ثمانية عشرة شهر بدلا من الشهرين أو الثلاثة المتصورين بالفعل"[3].

يضاف إلى الأسباب السابقة ما جاء على لسان احد قادة الانقلاب "اورهان اركنالي" عن أسباب الانقلاب:

"أن الزمرة التي حكمت بعد عام 1954 داست على كل حقوق الشعب لقد خدعت الأمة وجرت البلاد إلى دمار اقتصادي واجتماعي، كما نسيت القيم الأخلاقية وأجبرت الناس على نسيانها، وتحولت مؤسسة الدولة إلى ذيل للتنظيم الحزبي أما كبرياء القوات المسلحة التركية، والتي هي القوة

([1]) ف.أ. دانيلوف، الجيش في تركيا: سياسة وانقلابات، مرجع سبق ذكره، ص28

([2]) طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا: من القضية الحديدية ... إلى دستور بلا عسكر (الجيزة: دار نهضة مصر، 2001)، ص81

([3]) Walter F. Weiker, the Turkish revolution 1960-1961: aspects of Military politics (wastport, CT: greenwood press, 1980), 116

الوحيدة المنظمة في البلاد، فقد كانت تجرح في كل مناسبة، وحتى الزي الذي هو ميراثنا التاريخي أصبح يجلب العار لمن يلبسه"[1].

ومن هنا أصبح يعزى هذا الانقلاب إلى سياسات فاشلة من قبل الحكومة وصراعات حزبية وتهديد لقيم المجتمع، كما لم يحاول القائمون بالانقلاب إنكار إستهانة حكومة الديمقراطيين بالقوات المسلحة كسبب أساسي للإطاحة بالحكومة.

أما عن وعود الإصلاح السياسي، فقد جاءت على لسان جمال جورسيل قائد الانقلاب كالتالي:

"أن ثورة القوات المسلحة التركية في 27 مايو ليست مثل ثورات دول الشرق الأوسط الأخرى، إذ بينما تستهدف تلك الثورات إقامة دكتاتوريات، فإن الثورة التركية قامت لتأسيس الديمقراطية، وسوف تسلم إدارة الحكم إلى الحزب الذي يفوز في الانتخابات في منتصف أكتوبر 1961 حيث ستعطى جميع الأحزاب الحق في المشاركة في الانتخابات، وستكون انتخابات حرة....."[2].

وبذلك كان الجيش واضحاً في موقفه وملتزماً بمبادئ الجيش الحارس معلناً انه بحلول موعد الانتخابات في العام التالي سيفتح المجال للمنافسة الحرة ليقوم الشعب باختيار من سيمثله، ووقتها سيشعر الجيش انه قد أتم مهمته ويستطيع العودة إلى الثكنات.

([1]) عقيل سعيد محفوض، جدليات الدولة والمجتمع في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسية العامة (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2008)، ص46

([2]) أميرة محمد كامل الخربوطلي، "الدور السياسي للعسكريين في تركيا". (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1972) ص136

*- وفي توضح هام لفيروز احمد قال أن الضباط القائمين بالانقلاب كانوا بالفعل يرغبون في العودة إلى الثكنات سريعاً بعد الإشراف على إجراء انتخابات "عادلة وحرة"، لكن احمد يرى أن أساتذة القانون الذين أصبحوا مستشارين لهم لم يرضوا بذلك كما يعلق احمد على العدد المتضخم "38" للجنة الوحدة القومية والذي أرجعه إلى ضرورة تمثيل كل فصائل الجيش التي ادعت أنها طرف في الانقلاب وبالرغم من ذلك يؤكد احمد أن سبب القلائل ومحاولات الانقلابات المضادة في السنوات القليلة التالية على انقلاب 1960 كانت هي الفصائل التي ظلت غير ممثلة في لجنة الوحدة القومية ويؤكد فيروز احمد أن لجنة الوحدة القومية لم يكن لديها خطة عمل واضحة لكن وفقاً لما اقترحه أساتذة القانون اهتموا بوضع دستور جديد انظر

المحور الثاني: انقلاب 12 مارس 1971

أسوة بأوروبا، تأثرت تركيا أيضاً من الحركات الطلابية عام 1968، كحركات ظهرت على شكل مطالبات طلابية بريئة، ثم اكتسبت مضموناً سياسياً وإيديولوجياً، وبالتالي تحولت إلى عمليات إرهابية دموية وتحت ذريعة وضع حد لهذا الإرهاب، قام القادة العسكريون بالانقلاب يوم 12 مارس 1971[1].

وتشكلت أول حكومة للسلطة الانتقالية من قبل "نهاد اريم"، المستقيل من حزب الشعب الجمهوري، وقررت الحكومة إعلان الأحكام العرفية ونزلت الدبابات إلى شوارع اسطنبول، وتوسعت حملة الاعتقالات، تشكلت محاكم عسكرية ومنعت إصدارات صحف اليسار ومجلاته ولكن الفعاليات المضادة للقوى السياسية لم تتوقف، بل اتسعت لتشمل الفلاحين والمطالبين بالإصلاح الزراعي، وأكراد الولايات الشرقية المطالبين بحقوقهم القومية والدستورية وعبرت المظاهرات الطلابية الصاخبة عن مطالبها، ورافقتها أعمال عنف سياسي بين الفئات اليمينية، والقوى الراديكالية، وكادت تركيا تغرق في موجة الاضطرابات المحتدمة[2].

وأغلق حزب النظام الوطني، الذي تأسس في يناير 1970، بقرار المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ 20 مايو 1971 وانتهت حياة الحزب السياسية بسبب مخالفته لمبادئ الدستور التركي.[3]:

المحور الثالث: انقلاب عام 1980

كان انقلاب سبتمبر 1980 نتيجة متوقعة لحالة القلق والمخاوف التي انتابت قيادات الجيش، فقد كانت نية التدخل متوفرة عند قيادا الجيش من قبل هذا التاريخ لكنهم أرجؤوا تحديد موعد الانقلاب بدقة وقد اتضحت هذه الاتفاقات السرية في إطار الجيش وأخذت شكلاً رسمياً، حينما قام الجنرال "**افرين**" بالتوجه إلى رئيس الدولة ومخاطبته بخطاب رسمي، الغرض منه الحديث عن عدم ارتياح الجيش بسبب تردي الحالة الأمنية في البلاد كما شمل الخطاب محاولة لحث رئيس الدولة على القيام بكل ما يتطلبه هذا الوضع السيئ من إجراءات للتغلب عليه.

([1]) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص 92 ، 93

([2]) قوتلاي دوغان، تركيا، مرجع سابق، ص123 ، 124

([3]) سبار الجميل، العرب والأتراك والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مرجع سابق، ص120

أسباب الانقلاب:

مع بداية عام 1980م كانت الحالة السياسية والاقتصادية في تركيا قد بلغت ذروتها من التأزم والتعقيد والحقيقة أن الأزمة، قد بدأت تتفاقم منذ بدايات عام 1977م، فإن حكومة واحدة من التي تشكلت في تلك الفترة لم تستطع إيجاد حلاً للأزمة.

وفي خلال تلك الفترة كانت مشكلات تركيا الاقتصادية، والاجتماعية قد تفاقمت وذلك نتيجة لنفقات الحرب القبرصية، وارتفاع أسعار النفط، والاعتماد على الاستيراد، وازدادت الديون التركية، واختلت الميزانية التركية تماماً، ولكي تخرج الحكومة من الأزمة وفرضت مزيدا من الضرائب، ورفعت أسعار العديد من السلع الضرورية، وأخذت تطبع أوراق البنكنوت لكي تتمكن من دفع الزيادات التي قررتها لمرتبات الموظفين والعمال، وفي مثل هذه الحالة الميئسة، أخذت الحكومة تتسول من الدول، والبنوك الدولية، من اجل أن تشتري البترول للاستخدام اليومي.

وكانت البلاد كذلك تعاني من ظهور متزايد للعنف، وتدفق للأسلحة، لا يدري مصدره وحوادث قتل، واغتيال، واختطاف تقوم بها بعض الجماعات الماركسية، وكان لحزب الحركة القومي بزعامة (توركش) دور في أعمال العنف، وتزايدات الهجمات المسلحة على أعضاء الأحزاب السياسية، وقتل عدد من الرموز السياسية، ومسئولين بالوزارات، والهيئات الحكومية، وكذلك كان لعدم الاستقرار السياسي أثره في تزايد هذا الوضع الإرهابي، فقد تشكلت في الفترة من يناير 1971م حتى ديسمبر 1979م، 12 حكومة، أي بمعدل حكومة كل 9 أشهر.

أما عن أهم دافع لتدخل الجيش في السلطة، كما رآه قائد الانقلاب نفسه ما ورد في احد خطاباته في 1987، فكان هو رغبة الشعب: "أن القوات المسلحة لا تقوم بانقلابات بدون أسباب تحدث الانقلابات بناء على نداء من الشعب أن تدخل 12 سبتمبر [1980] تم على مضض شديد لأن الأمة طلبته"[1].

أما عن ترتيبات القيام بالانقلاب فقد بدأت بتصور **"افرين"** أنا لجيش قد يضطر للقبض على السلطة، لكن كان ينتظر أن يتولد لدى الجميع قناعة بضرورة تدخل الجيش "لأن التاريخ قد أظهر أن التدخل الذي يبدأ قبل أن يقطع السكين بعمق ليصل إلى العظم سيكون ضرره أكبر من نفعه" لقد

([1]) David C. Stevens, "retreating guardians, social legitimacy and the survival of military prerogatives in Chile and turkey" (PHD diss., Columbia university, 2009), 293

فكر "**افرين**" انه في حالة غياب دعم الأحزاب السياسية والنخبة المثقفة، يجب أن يعتمد القائمون بالانقلاب، بحسب كلماته، على الأمة، ولكي تمنح الأمة دعمها يجب أيضا أن تؤمن أنه لا يوجد سبيل للخروج من الأزمة سوى التدخل وكان السبيل للتأكد من ذلك هو "تأسيس مجموعة دراسة" لتقدم تقريرا عن مدى الحاجة إلى التدخل، وهذا هو ما أكده التقرير، وفقا لرواية "**افرين**" ومع ذلك لم يتسرع "**افرين**" في القرار وقام بتوجيه إنذار مكتوب إلى كل المؤسسات السياسية والدستورية في تركيا، وبالرغم من اعتقاد "**افرين**" في قراره نفسه أن هاذ الإنذار لن يجدي، إلا انه أصر عليه ليتضح للجميع أنهم لم يدخروا جهدا في سبيل تصحيح الأوضاع دون اللجوء إلى التدخل في السلطة[1].

كانت نتيجة كل هذه المقدمات هي حدوث الانقلاب العسكري فعلا في 12 سبتمبر 1980 والذي تلاه كل الإجراءات التي من شانها أن تشل الحياة السياسية وتؤدي إلى سيادة حالة الطوارئ في البلاد وتوقف عمل البرلمان والأحزاب السياسية وبالرغم من تشابه هذا الانقلاب من حيث تداعياته مع غيره من الانقلابات، إلا أن المعلقين لاحظوا تميزها الانقلاب عن غيره من ناحية التخطيط والترتيب له بشكل منظم والذي ظهر حتى في إختيار توقيته، فقد تم الانقلاب عندما "ظهر أنه لا يوجد بدائل أخرى"[2].

وقد فسر بيان قائد الانقلاب أسباب القيام به والتي أنطلقت من إيمان قوي بالنظام الديمقراطي الذي لم يكن يمتلك القوانين المناسبة لكي يدافع عن نفسه ويحميها من الإرهاب والتطرف، بل كان هناك محاولة لتنشئة الطلاب على "الأفكار السياسية واليمينية والرجعية" بدلا من أفكار أتاتورك[3].

وبالنسبة لمدى توافر أو عدم توافر مؤشرات الانسحاب الجزئي في فترة الحكم العسكري، يظهر وجود مؤشر الدساتير والقوانين، ففي أكتوبر 1980 اتخذ النظام العسكري لنفسه دستورا مؤقتا وصرح أنه "بشرط عدم التناقض مع هذه المواد، يظل دستور 1961 ساريا حتى يتم صياغة دستور جديد[4]. ثم تم عقد إستفتاء على تولي السلطة التنفيذية والإطار القانوني للدولة وفي وصف معبر لهذا الاستفتاء الذي أختار فيه الشعب الدستور الجديد والرئيس الجديد في آن واحد، يتضح أن

---

(1) Tanedl Demirel, “the Turkish militry’s decision to intervene,” 265-268

(2) Frank W. Theracky and John E. Findling et al, the history of turkey (Westport, CT: greenwood press, 2001), 159

(3) ف.أ. دانيلوف، الجيش في تركيا: سياسة وانقلابات، ترجمة يوسف الج هماني، (مشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 2001) ص159، 158

(4) Frank W. Theracky and John E. Findling et al, the history of turkey (Westport, CT: greenwood press, 2001), 159

المسئوولين عن الدعاية "**لكنعان افرين**" نجحوا في رسم صورة لهذا الاستفتاء "بإعتباره إختيار بين الدستور الجديد (نعم) والفوضى (لا) لم يكن واضحا إذا كان التصويت الايجابي العالي للدستور أم لافرين شخصيا[1] وتم انتخاب الجنرال كنعان افرين قائد انقلاب سنة 1980 رئيساً للجمهورية لمدة سبع سنوات بموجب هذا الاستفتاء، ومن الواضح أن واضعي الدستور من العسكريين كانوا يأملون أن يشغل منصب الرئاسة بعد افرين عسكري سابق، أو على الأقل مدني مقبول لدى الجيش[2].

ختاما يلاحظ أن الجيش التركي الذي كان يرى في نفسه أنه حارسا للديمقراطية التركية، وأنه لا يقوم بانقلاب إلا إذا توفرت الأسباب لذلك، فإنه في الحقيقة كان هدفه الأول هو حماية العلمانية بإعتبارها مكونا أساسيا في عقيدة المؤسسة التركية، وهذا ما استنتجه ساموئيل هنتنجتون الذي قال "أنه في بعض الدول المسلمة يكون الاختيار بين العلمانية المناهضة للديمقراطية والديمقراطية المناهضة للغرب، وذلك في إشارة منه إلى أن العلمانية كما يفهمها الجيش التركي لا تعبر عن فهم واحترام المبادئ الديمقراطية" فبالرغم من عدم تهديد اربكان للنظام الديمقراطي إلا أن المؤسسة العسكرية أطاحت به، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يعتبرون التدخل من قبل المؤسسة العسكرية التركية عائقا أمام عملية ترسيخ الديمقراطية

---

(1) Christian Rumpf, "the military, the presidency, and the constitution : a comparative approach to the Weimar republic, France 1958, and turkey 1982, "in state, democracy and the military: turkey in the 1980s, ed. Metin Heper and Ahmet Evin (Berlin: Walter de Gruyter, 2011), 230

(2) Ergun Ozbudun, the constitutional system of turkey: 1876 to the present (New York: Palgrave Macmillan, 2011), 73